World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 29 يونيو/حزيران – 3 يوليو/تموز 2020

التوزيع: عام
التاريخ: 27 مايو/أيار 2020
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 10 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2020/10-G
المسائل التنظيمية والإجرائية
للعلم

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

التقرير الأمني

موجز تنفيذي

توسع نطاق عمليات برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) عام 2019 أكثر فأكثر وسط تنامي انعدام الاستقرار وتدهور الأوضاع الأمنية. وأدى تعزيز استجابة **البرنامج** في العديد من مناطق النزاع إلى طرح تحد أمني وزيادة الضغط على الموارد الأمنية. وجرى التخفيف من هذا الضغط بفضل نهج ابتكارية وجديدة وزيادة المساهمات القطرية المخصصة للتخطيط القطري، ولكن قد يتطلب الأمر استثمارات إضافية عام 2020.

ومع أن **البرنامج** لديه أعلى عدد من الموظفين منذ نشوئه وعلى الرغم من الزيادة النسبية في عدد الحوادث الأمنية التي تمسهم، فإن أثر الحوادث الأمنية على عمليات **البرنامج** لا يستحق الذكر. ويُعزى ذلك إلى تدابير الوقاية والتخفيف التي وضعها بصورة منسقة وفعالة موظفو الأمن في المكاتب القطرية فضلا عن المهام التي يؤديها في خط الدفاع الثاني المديرون القطريون والأفرقة الأمنية الإقليمية و"شعبة الأمن".[1] ومن هذا المنطلق، ساهم انخراط "خدمات الأمن" في عمليات إدارة المخاطر المؤسسية مساهمة كبيرة في إشاعة ثقافة اتخاذ القرارات المراعية للمخاطر داخل **البرنامج**.

واقتضت القلاقل المدنية من **البرنامج** إيقاف عملياته مؤقتا في عدد من البلدان عام 2019. وقد شمل ذلك بعض عمليات الخدمات المشتركة مثل خدمات النقل الجوي التي توفرها الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية. وسيتوجب على **البرنامج** أن يحوّل استجابته الأمنية للقلاقل المدنية عام 2020 من استجابة موجّهة بشكل واسع للميدان إلى استجابة حضرية تتطلب دعما تحليليا مفصلا وإدارة تشغيلية خاصة بكل حالة، كهايتي مثلا.

[1] على النحو المستخدم في هذا التقرير، يشير مصطلح "خدمات الأمن" إلى مجمل أنشطة وأفراد الأمن في **البرنامج** بأسره. أما مصطلح "شعبة الأمن" فيشير إلى الشعبة الموجودة في المقر التي تقدم التوجيه والدعم للعمليات الميدانية.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة M. Montalvo
مديرة
شعبة الأمن
هاتف: 066513-2665

ولا تسعى خدمات الأمن إلى الحفاظ على سلامة الموظفين وأمنهم فحسب وإنما تعمل أيضا على نحو مماثل على تمكين العمليات بما في ذلك من خلال الوصول إلى مزيد من المستفيدين. واتُّخذت عام 2019 مبادرات شملت دورات تدريبية وسياسات لتمكين المكاتب القطرية من التفاوض بشكل أفضل لضمان وصول المساعدات الإنسانية. وفي الوقت نفسه، قامت خدمات الأمن بتيسير المفاوضات على وضع اتفاقات تعاون رسمية مع القوات العسكرية وسائر الجهات الكفيلة بتيسير العمليات الآمنة والمأمونة.[2]

وتعرقلت عمليات **البرنامج** عام 2019 بشكل متزايد بسبب تعذر الوصول الإنساني، والذي تشمل أسبابه القيود البيروقراطية التي تفرضها الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على العاملين وعلى الإمدادات الإنسانية، والعداء الشديد في المناطق المدنية، والهجمات على العاملين الإنسانيين، وسرقة الأصول. وتعمل شعبة الأمن مع الشعب الأخرى في **البرنامج** عن طريق الخلية التقنية المعنية بالوصول وفريق المديرين المعني بالوصول لإرساء آلية للإرشادات والدعم المتين للمكاتب القطرية التي تواجه مشكلات تتعلق بالوصول الإنساني.

أما في المقر، فقد عُزز التعاون الأمني مع سائر الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها. ودُشّن مركز جديد للمراقبة الأمنية يمكن أن يوفر أيضا الدعم للعمليات الميدانية. وتلقى الموظفون الرئيسيون تدريبا إضافيا على تقنيات الأمن المادي المتطورة، سيصبح الآن متاحا لجميع موظفي **البرنامج**.

وواصلت خدمات الأمن عام 2019 دورها القيادي فيما يخص الاتصالات في حالات الطوارئ، مسهمة في ترشيد التكاليف وتعزيز أمن الموظفين الميدانيين. وما كان بالمستطاع بلوغ هذه النتائج لولا التعاون الكبير مع المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، وسائر وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

[2] يتعلق مصطلحا "سلامة" و"أمن" بإدارة **البرنامج** للأخطار، في حين أن مصطلحي "أمن" و"مأمون" يتعلقان بالتهديدات الماثلة. وتشمل التهديدات عنصراً من التعمد البشري، مثل الهجمات المسلحة أو عمليات الخطف. والأخطار عادة ليست ذات طابع تكنولوجي، مثل الحرائق، أو الزلازل، أو حوادث الطرق.

الأرقام الأمنية عام 2019

النفقات

أنفق **البرنامج** **605 دولارات أمريكية** شهريا للموظف الواحد على الأمن.

أنفق **البرنامج** **1.5 في المائة** من ميزانيته على الأمن.

مُنح مبلغ **1.9 مليون دولار أمريكي** للمكاتب القطرية من صندوق الطوارئ الأمنية.

التوظيف والتدريب

عمل **417** موظفا في الجهاز الأمني عام 2019.

أتمّ **18 180** موظفا في **البرنامج** الدورة التدريبية الأمنية "B-SAFE" عبر الإنترنت.

تلقت **500** امرأة دورة تدريبية للتوعية بأمن النساء.

دُرب **3** موظفين أمنيين إضافيين على إدارة حالات احتجاز الرهائن، والخطف، والاختطاف.

حضر **25** موظفا أمنيا حلقات عمل بشأن التفاوض أجراها مركز الكفاءة في مجال مفاوضات العمل الإنساني.[3]

زاد **32** موظفا أمنيا مستوى شهاداتهم المهنية.

تتبع الأداء

أجرى **البرنامج** **أكثر من 100 من** الاتصالات التشغيلية مع المنظمات غير الحكومية، والقوات العسكرية، ومراكز البحوث المعنية بالتقبّل، والتفاوض، وإدارة الأزمات.

أجري **كل يوم على مدار السنة** تقييم مادي لمرفق واحد على الأقل **للبرنامج**.

أوفدت **28** بعثة ميدانية لدعم العمليات أو التحليلات.

صدرت **10 264** توصية بالامتثال ونُفذ 84 في المائة منها.

[3] ييسر مركز الكفاءة في مجال مفاوضات العمل الإنساني استخلاص، وتحليل، وتقاسم خبرات مفاوضات العمل الإنساني وممارساتها بغية دعم اعتماد نهج منتظم إزاء مفاوضات الخطوط الأمامية. ويوفر المركز محفلا للحوار المتعدد الوكالات ويرمي إلى رعاية إرساء مجتمع من الممارسين في صفوف مفاوضي العمل الإنساني. و**البرنامج** هو أحد الشركاء الاستراتيجيين الخمسة في المركز.

تحليل الحوادث التي تعرض لها البرنامج في العالم وتوجهات هذه الحوادث

1- تبعا للاتجاه السائد في السنوات السابقة، شهد عام 2019 زيادة عدد النزاعات في العالم وسط انعدام الحلول السياسية الدائمة. ففي ظل أنشطة الجماعات المسلحة غير الحكومية، والنزاعات الطائفية، وتشرد السكان الناجم عن تقلب المناخ، استجاب **البرنامج** عام 2019 لعدد غير مسبوق من حالات الطوارئ من المستويين 2 و3. ومع تفاقم انعدام الأمن الغذائي جراء النزاعات، ما زال **البرنامج** يُدعى إلى تنفيذ عمليات في بيئات تنطوي على تهديدات متنوعة ومتعددة الأوجه، على نحو ما يبرزه العدد القياسي للحوادث الأمنية التي تعرض لها موظفو **البرنامج**[4] وأصوله وعملياته فضلا عن الشركاء والمتعاقدين الذين يوفرون الخدمات **للبرنامج**.[5]

الشكل 1: الحوادث التي تعرض لها موظفو البرنامج، والمتعاقدون معه، وشركاؤه

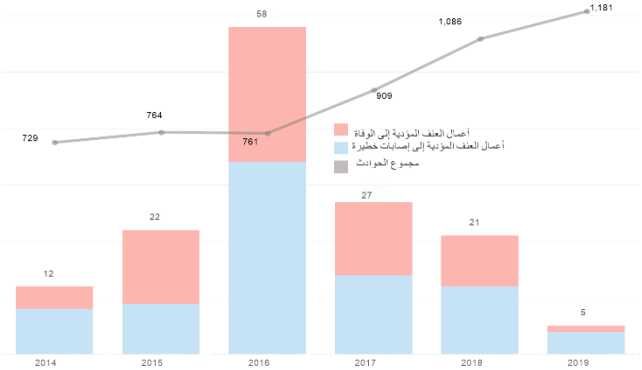

2- ويشجب **البرنامج** مقتل أحد موظفيه في أعمال عنف في فيجي. وأصيب أربعة من موظفي **البرنامج** وموظفي شركائه والمتعاقدين معه بجروح خطيرة نتيجة أعمال عنف في إثيوبيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، واليمن. وعلى الرغم من ازدياد الحوادث بنسبة 7 في المائة مقارنة بعام 2018، تمكّن **البرنامج** من أن يخفّض كثيرا عدد الوفيات والإصابات الخطيرة التي تعرض لها موظفوه والمتعاقدون معه وشركاؤه نتيجة أعمال عنف. وفي الوقت نفسه، استمر التصاعد في تعرّض **البرنامج** للمخاطر الأمنية مع تزايد أثر عملياته.

3- ومن أجل التصدي للتحديات الأمنية المتنامية التي تواجه **البرنامج**، زاد عدد موظفي الأمن الموفدين من المقر والمكاتب الإقليمية إلى العمليات الميدانية بنسبة 24 في المائة مقارنة بعام 2018، مع تركيز الجهود على توفير الدعم التحليلي للمكاتب القطرية وضمان استمرار العمليات.

4- وطرحت القلاقل المدنية شاغلا أمنيا متزايدا عام 2019. وقد سجّل **البرنامج** بشكل عام 141 حادثة مسّت الأمن والسلامة نتيجة قلاقل مدنية، مما شكّل 10 في المائة من مجموع الحوادث المبلغ عنها. وتراوحت هذه الحوادث من تقييد الحركة إلى السرقة وأعمال التخريب والعنف. وفي العديد من البلدان التي اندلعت فيها الاحتجاجات، كان الأثر الوحيد هو ضرورة اتباع موظفي **البرنامج** لأساليب عمل بديلة، وإن تأثرت في بعض الأحيان العمليات التي تجرى عبر المطارات أو التي تجريها دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية. أما فيما يخص العمليات، فتُعتبر برامج التغذية المدرسية هي الأكثر تأثرا بفعل إغلاق المدارس أثناء الاضطرابات. وشهدت هايتي، وملاوي، ولبنان، وإثيوبيا، والسودان، والعراق ارتفاع مستوى القلاقل المدنية التي أثرت على عمل **البرنامج**.

أدت القلاقل المدنية إلى تعطيل برامج البرنامج على نحو متزايد في عام 2019. فتوجب على شعبة الأمن استعراض استجابتها. ويتأثر تنفيذ العمليات في البيئات الحضرية بصورة متزايدة.

5- وعزّزت شعبة الأمن آليات الوقاية في المكاتب القطرية للبلدان التي رُجح فيها حدوث اضطرابات قبل الانتخابات وبعدها. فخُصصت موارد من صندوق الطوارئ الأمنية للمكاتب القطرية في أفغانستان، وملاوي، وموزامبيق، وسري لانكا من أجل تعزيز تنفيذ تدابير أمن المساكن وسائر التدابير الخاصة بإدارة المخاطر الأمنية فيما يتعلق بالأمن المادي للمجمّعات ونظم الاتصال الأمنية ونقل الموظفين. وزاد حجم الاستثمارات المخصصة لتوفير الدورات التدريبية الأمنية للموظفين: فقد تلقى 1 416 موظفا إضافيا التدريب على برنامج "نُهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية" (SSAFE)[6] عام 2019، بحيث وصل مجموع الموظفين المدربين إلى 11 600 موظف. وفي الوقت نفسه، أرسلت شعبة الأمن موظفين احتياطيين إلى البلدان التي تثير شواغل ناجمة عن

[4] يشمل مصطلح "موظفو **البرنامج**" المستخدم في هذا التقرير موظفي **البرنامج**، والخبراء الاستشاريين، والمتدربين، وأصحاب عقود الخدمات، وأصحاب اتفاقات الخدمة الخاصة، والمتطوعين، وكذلك أفراد الأسر المؤهلين إن وجدوا. ولا يشير إلى الأشخاص المعيّنين محليا الذين يتقاضون أجرهم بالساعة.

[5] بناء على الحوادث المبلّغ عنها في نظام **البرنامج** لدعم التحليلات الأمنية وإدارة المعلومات الأمنية.

[6] Safe and Secure Approaches to Field Environments (SSAFE).

القلاقل المدنية (مثل لبنان والسودان) ووفرت التوجيه للمكاتب القطرية كي تتخذ بسرعة تدابير عاجلة محددة لإدارة المخاطر الأمنية.

6- وأدى ارتفاع معدلات الجريمة والتدهور السريع للأمن العام إلى تفاقم التحديات القائمة التي تواجه **البرنامج** في غالبية المناطق التي ينشط فيها. وما زالت الجرائم تمثل التهديد الأمني الرئيسي الذي يضرّ بموظفي **البرنامج** وأصوله وعملياته وبموظفي شركائه والمتعاقدين معه، إذ أنها تشكل نسبة 43 في المائة من الحوادث المبلغ عنها عام 2019. على أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة قد انخفضت عام 2019 للسنة الثانية على التوالي – إذ أنها كانت قد بلغت 54 في المائة عام 2017 و46 في المائة عام 2018.

7- ويثير ازدياد عدد الحوادث التي تُستخدم فيها الأسلحة، أيا كانت فئة المخاطر، قلقا بالغا إزاء أمن موظفي **البرنامج**. فقد زادت عام 2019 هذه الحوادث للسنة الثانية على التوالي بنسبة 9 في المائة. وأُصيبت عمليات **البرنامج** في غالب الأحيان بأضرار جانبية ولم تُستهدف بصورة مباشرة. وفي البلدان التي تشهد نزاعا مسلحا مفتوحا مثل أفغانستان، وليبيا، والصومال، والجمهورية العربية السورية، واليمن وبلدان منطقة الساحل الوسطى، تشكل هذه الحوادث مخاطر يومية يواجهها موظفو **البرنامج** وشركاؤه والمتعاقدون معه، وتتراوح من الأعيرة النارية التي تطلق بأسلحة خفيفة إلى الذخائر غير المنفجرة أو الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، إلى التعرض لهجمات بأسلحة ثقيلة. ويجري استعراض تدابير الوقاية والتخفيف من المخاطر الأمنية على الدوام للتأكد من فعاليتها ضد هذا النوع من الحوادث، وتقوم نهج ابتكارية بإكمال النهج الراسخة.

> يُعتبر تعزيز مهارات التفاوض وتقوية الشبكات بين الأقران عنصرين أساسيين من جهود الأمن في مجال التقبّل. ويمكن الوقاية من الأخطار والتخفيف منها بفضل التقبّل المجتمعي، بما يكمل بالتالي التدابير المادية المتينة.

8- ومن المبادرات التي اتخذها **البرنامج** لتعزيز الوقاية من الحوادث التي تُستخدم فيها الأسلحة – ومن الحوادث الأمنية التي تعيق إمكانية الوصول بشكل عام – المشاركة في قيادة الجهود على صعيد السياسات للنظر بتمعن في كيفية تقبّل المجتمعات المحلية، وأصحاب المصلحة المحليين والإقليميين، والنظراء **للبرنامج**. وترمي هذه الجهود إلى ضمان حساب مستوى التقبّل المجتمعي في بلد أو منطقة ما على نحو دقيق،[7] بما يتيح استمرار العمليات أو دخول مناطق جديدة مع إيلاء اهتمام متزايد للسياق الأمني بناء على تحليلات مركزة. ويتمثل أحد عناصر جهود التقبّل، التي بذلتها خدمات الأمن، في خطة عمل هادفة بشأن مفاوضات العمل الإنساني إلى جانب دورة تدريبية مرتبطة بها ستستمر عام 2020.

9- ويمكن ربط حوادث الاختطاف بالجرائم أو الأعمال الإرهابية أو النزاعات المسلحة. وسجّل **البرنامج** 33 حادثة اختطاف عام 2019 ارتبطت جميعها بموظفين للشركاء والمتعاقدين معه كانوا يضطلعون بأنشطة لصالح **البرنامج**. وتراوحت مدة عمليات الاحتجاز بين ثلاث ساعات وسبعة أيام؛ ولكن في حادثة وقعت في مالي، احتُجز موظف تابع لأحد الشركاء لما يزيد عن ثلاثة أشهر. وأتاحت مشاركة **البرنامج** المتزايدة في المنتديات الأمنية للمنظمات غير الحكومية، تعزيز فهمه لمسائل الاختطاف واحتجاز الرهائن والخطف؛ وأثناء العقد الأخير، شهدت المنظمات الإنسانية زيادة كبيرة في معدل اختطاف موظفي الإعانة في سياقات معينة.

الشكل 2: حالات اختطاف موظفي شركاء البرنامج والمتعاقدين معه في عام 2019

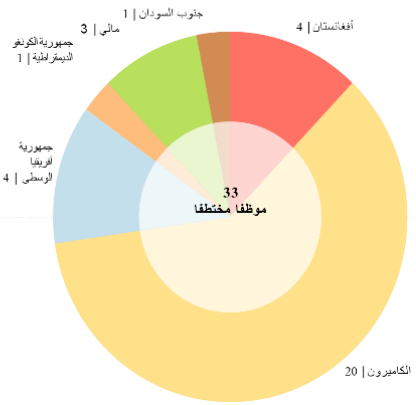

وقامت خدمات الأمن بمساعدة ودعم المكاتب القطرية **للبرنامج** في تحسين اتخاذ التدابير اللازمة لإدارة المخاطر الأمنية بغية

(7) يشير مصطلح "منطقة" إلى مصطلح "منطقة معينة" المستخدم في نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة. ويمكن أن يشمل ذلك بلدا بأكمله، غير أنه يتعلق غالباً بتقسيم فرعي للبلد، مثل منطقة شابيل السفلى في الصومال أو مدينة بورت أو برانس في هايتي.

مواجهة هذا الخطر المحدق بموظفي **البرنامج**. وتلقى المكتب القطري في الكاميرون 000 128 دولار أمريكي من صندوق الطوارئ الأمنية عام 2019 لشراء مركبات مدرّعة من أجل تحسين فرص الوصول وزيادة جودة التدريب الأمني الذي يركز على إدارة حالات الاختطاف واحتجاز الرهائن. وأجري في المقر، بالتعاون مع السلطات المحلية المكلفة بإنفاذ القوانين، تمرينا محاكاة بشأن حوادث إطلاق النار الحية على الناس في مناطق مأهولة واحتجاز الرهائن، من أجل إعداد موظفي الأمن في المقر بشكل أفضل.

10- واستمرّ **البرنامج** في مواجهة عدد كبير من الحوادث الناجمة عن مخاطر غير متوقعة عام 2019. وكانت غالبيتها حوادث سير وقعت أو تفاقمت في أحيان كثيرة بسبب ضعف البنية التحتية أو التحديات البيئية. وأدت هذه الحوادث عام 2019 إلى 17 حالة توفي فيها موظفون **للبرنامج** أو أصيبوا بجروح خطيرة. وبالتالي، اضطلعت خدمات الأمن بمهمة القيادة المشتركة أو ساهمت في حملة أجرتها الأمم المتحدة بشأن السلامة على الطرقات. وشمل هذا النوع من الحوادث وفاة سبعة موظفين **للبرنامج** في حادثة تحطم طائرة الرحلة 302 التابعة للخطوط الجوية الإثيوبية، مما شكّل تذكيرا صارخا بأن موظفي **البرنامج** معرضون كثيرا لحوادث مرتبطة بالسلامة الجوية. وإضافة إلى ذلك، جرى تحسين البروتوكولات والمعدات الخاصة بالسلامة من الحرائق، على المستوى القطري، ولا سيما بفضل أعمال التقييم التقني للسلامة من الحرائق التي قام بها **البرنامج** والدورات التدريبية التي أجراها خبير من **البرنامج** في مجال السلامة من الحرائق.

الشكل 3: موظفو البرنامج الذين قُتلوا أو أصيبوا في حوادث في عام 2019

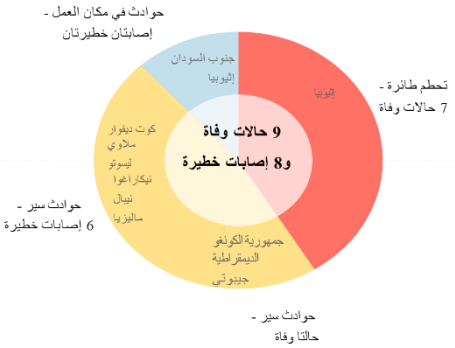

الاستجابة والدعم الأمنيّان[8]

11- أبرز التقرير الأمني السنوي لعام 2018 اتجاها في اليمن بقي على حاله عام 2019: فقد شملت العملية التي يجريها **البرنامج** في البلد من المستوى 3 ما يساوي 60 في المائة من جميع الحوادث الأمنية الواقعة في البلدان التي يغطيها المكتب الإقليمي في القاهرة، في حين لم تشمل سوى 20 في المائة من موظفي **البرنامج**. وعام 2019، تواصل النزاع المسلح الدائر في البلد، وخاصة في صنعاء والمحافظات المحيطة بها، بين أنصار الله والحكومة المعترف بها دوليا، والمدعومة من التحالف الذي تقوده السعودية. وأدت الأعمال العدائية عبر الحدود مع المملكة العربية السعودية التي تستخدم طائرات مسيَّرة وصواريخ إلى تدمير كبير وإلى خطر دائم من تعرّض العاملين في المجال الإنساني الساعين إلى مساعدة الأشخاص المشردين بسبب النزاع لأضرار جانبية. وقد أصيب سائق متعاقد مع **البرنامج** بجروح في غارة جوية أثناء توفيره خدمات **للبرنامج** في محافظة صعدة. وما أضفى مزيدا من التعقيد على النزاع في منتصف عام 2019 أن المجلس الانتقالي الجنوبي جدّد مطالبته بالانفصال وبسط سيطرته على عدة مناطق من المحافظات الجنوبية. وعلى الرغم من المستوى العالي والدائم للمخاطر في اليمن، أشارت مصادر مفتوحة[9] إلى أن أعمال العنف الناجمة

الشكل 4: الحوادث التي تعرض لها موظفو البرنامج، أو المتعاقدون معه، أو شركاؤه – اليمن عام 2019

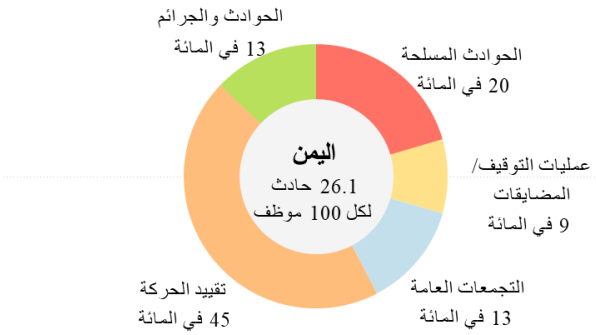

[8] هذه ليست قائمة شاملة بالبلدان التي استثمرت فيها شعبة الأمن موارد للتصدي للمخاطر التي تهدد موظفي **البرنامج** وشركائه والمتعاقدين معه؛ ولكنها تبرز عدة دراسات حالة تظهر تنوع الظروف التي تُصادَف وأنواع الدعم الموفر في إطار الإجراءات الأمنية. وقد تحظى البلدان باهتمام أمني معزَّز لأي من الأسباب التالية: إعلان **البرنامج** لحالة طوارئ من المستويين 2 أو 3، أو تشديد **البرنامج** لنظام الإنذار المؤسسي، أو ارتفاع أعداد أو معدلات حوادث السلامة والأمن التي تعرض لها **البرنامج**، أو حدوث تغير مفاجئ في الظروف السائدة، أو زيادة كبيرة في الاحتياجات من الموارد المتعلقة بالأمن.

[9] البيانات المتعلقة بالحوادث مستمدة من الموقع التالي: www.acleddata.com.

عن النزاع المسلح في اليمن تمثل 18 في المائة من حوادث المنطقة – أقل من الجمهورية العربية السورية – مما يوحي بأن معدل الحوادث المرتبطة **بالبرنامج** مرتفع بصورة بالغة. ويعزى ذلك على الأرجح إلى ارتفاع عدد الحوادث المتعلقة بتقييد الحركة، التي تمثل 45 في المائة من الحوادث التي بلّغ عنها **البرنامج** في اليمن. وهذه الحوادث مؤشر صارخ على الحيز الإنساني الذي ما انفك يضيق وعلى الصعوبات الجمة التي يواجهها **البرنامج** في سعيه إلى الوصول للسكان المحتاجين. وانخفض عدد طلبات الأذون الأمنية لإجراء البعثات من 53 عام 2018 إلى 36 عام 2019، وهذا دليل واضح على تدني فرص الوصول وعلى وجود تعقيدات إدارية.

12- واستمرّ النزاع في اليمن في إعاقة المداخل البحرية وساهم أيضا في زيادة مستويات عدم الأمان في منطقة جنوب البحر الأحمر. وبالتالي زادت خدمات الأمن تعاونها مع عملية أتلانتا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي (EU NAVFOR)، التي استجابت لعدد من الطلبات التي وجهها **البرنامج** فيما يخص توفير الأمن لإجراء تناوب سريع ومعقدّ لموظفين خارج مرفأ عدن. وعام 2019، تم الانتهاء من وضع مذكرة تفاهم رسمية مع القوة البحرية للاتحاد الأوروبي، في إطار عملية أتلانتا، كان قد أُعلن عنها عام 2018، وستنفذ خلال عام 2020.

13- وشهدت منطقة الساحل الوسطى (بوركينا فاسو، ومالي، والنيجر) تدهورا حادا في وضعها الأمني عام 2019. فقد زادت وتيرة الهجمات التي تشنها جماعات مسلحة غير حكومية وارتفع مستوى تعقيدها، وامتدّت إلى مناطق لم تتأثر حتى الآن بالنزاع وشرّدت قرابة مليون مدني في البلدان الثلاثة. وتدهور الوضع في بوركينا فاسو بوجه خاص. فقد تمكنت جماعات مسلحة غير حكومية قويت شوكتُها من تعزيز قدراتِها وتعاونها مع بعضها، بحيث استطاعت التغلب على قوات الأمن الإقليمية على الرغم من بعض النجاحات التي حققتها قوات بارخان الفرنسية والقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وأدت التوترات الطائفية إلى حدوث هجمات انتقامية عنيفة استهدفت قرى بكاملها، فعززت الشعور بالخوف والإفلات من العقاب وتسببت في نشوء جماعات للدفاع عن النفس وميليشيات أخرى تقوم غالبا على الانتماءات الإثنية. وقد تؤدي الجهود التي يبذلها تنظيم الدولة الإسلامية لربط فرعه في منطقة حوض بحيرة التشاد (تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا) بفرعه في منطقة الساحل (تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى) إلى زيادة زعزعة توازن القوى بين الجماعات المسلحة غير الحكومية التي تنشط تقليديا في منطقة الساحل، ولا سيما فيما يخص "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين"، التي كانت تعدّ أكبر قوة في منطقة الساحل حتى الآن. ويُعرقَل كثيرا وصول المساعدات الإنسانية بسبب انعدام الأمن المادي (مثل زرع العبوات الناسفة على الطرقات، وإجراء العمليات العسكرية، ونصب الكمائن على الطرقات) وأعمال الحكومة مثل فرض الحراسة العسكرية أو منع التواصل مع الجماعات المسلحة غير الحكومية. وبذلت شعبة الأمن جهودا كبيرة لتعزيز الهيكلية الأمنية **للبرنامج** في بوركينا فاسو وضمان التنسيق مع الأفرقة الأمنية في مالي والنيجر عن طريق المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا. وخُصص مبلغ 065 137 دولارا أمريكيا لتعزيز التنفيذ العاجل لتدابير إدارة المخاطر الأمنية. وانتفعت بوركينا فاسو بعمليات نشر لمحللين إقليميين وموظفين أمنيين احتياطيين لدعم المكتب القطري **للبرنامج**. ويتألف الفريق الأمني **للبرنامج** اليوم من تسعة موظفين أمنيين (مقارنة بموظف أمني واحد فقط عام 2018)، وشارك بعضهم في حلقات عمل مخصصة لموضوع التفاوض يسّر تنظيمها مركزُ الكفاءة في مجال مفاوضات العمل الإنساني، الذي يعمل برعاية **البرنامج**.

تمثل الأراضي التي تسيطر عليها جماعات مسلحة غير حكومية أحد التحديات الأمنية الرئيسية التي تواجه البرنامج في منطقة الساحل. ولا مفر في غالب الأحيان من التفاوض مع هذه الجهات. وينبغي دائما الموازنة بين أعمال ومتطلبات الحكومات وسائر الجهات الخارجية، والاعتبارات الأمنية والقيود القانونية والضرورات العملية.

14- وفي الكاميرون، تواصلت أعمال العنف بين القوات الحكومية والانفصاليين في شمال غرب البلاد وجنوب غربها عام 2019. وقد منحت الحكومة وضعا خاصا لهاتين المنطقتين في أواخر عام 2019، ولكن لم تكف هذه الخطوة لتهدئة الانفصاليين، فاستمرت أعمال العنف، ويتوقع أن تبلغ ذروتها قبيل مواعيد الانتخابات التشريعية والبلدية المقرر إجراؤها في مستهل عام 2020. وقد أدى ذلك إلى تقلص رقعة العمل الإنساني وإلى صعوبات جمة في ضمان الوصول

وقعت غالبية الحالات التي اختطف فيها موظفو شركاء البرنامج والمتعاقدين معه في عام 2019 في الكاميرون؛ ونددت الأمم المتحدة بمقتل عامل في المجال الإنساني تابع للأمم المتحدة للمرة الأولى في البلد.

الأمن للمساعدات الإنسانية. وتعرض العاملون في المجال الإنساني للترهيب في شمال غرب البلد وجنوب غربها عام 2019، كما تعرض شركاء **البرنامج** للاختطاف وسُرقت سياراتهم في مناسبات عدة. كما شهد عام 2019 ، وللمرة الأولى، وفاة عامل في المجال الإنساني تابع للأمم المتحدة على يد انفصاليين مسلحين. وأنفقت شعبة الأمن 693 190 دولارا أمريكيا لدعم اتخاذ تدابير للتخفيف من المخاطر الأمنية ويسرت إرسال المركبات المدرعة. ونُفذت عملية ترميم كاملة للهيكل الأمني الحالي **للبرنامج** عام 2019، وستدعو الحاجة إلى توظيف المزيد من الموظفين عام 2020 لتشكيل فريق متين من الموظفين الأمنيين لتنفيذ تدابير للوقاية والتخفيف تراعي السياقات. وتعززت قدرات الفريق الحالي أكثر من خلال تدريبه على التفاوض في بيئات تنطوي على حساسيات سياسية ومخاطر عالية متصلة بالعمليات.

15- وفي موزامبيق، شهد الوضع الأمني في محافظة كابو ديلغادو الشمالية تدهورا كبيرا في النصف الثاني من عام 2019، إذ كشفت مصادر مفتوحة عن زيادة كبيرة في الحوادث الأمنية المبلغ عنها.[10] وما زال هناك غموض كبير يلف هوية الجهات المسؤولة عن الهجمات التي شُنت للمرة الأولى في المحافظة عام 2017. ويبدو أن قدرات المعتدين، أيا كانت هويتهم، قد زادت على الرغم من محاولات السلطات لاحتواء الوضع. وفي ظل الآثار المدمرة على المناخ في موزامبيق، قد يحمل غياب الأمن المستمر والاحتياجات الإنسانية السكان إلى اللجوء إلى الجماعات المسلحة العنيفة طلبا للمساعدة عام 2020. وسيؤدي أيضا ذلك إلى تفاقم انعدام الأمن، مما قد يولد موجات تشرد يحتمل أن تكون هائلة.

يمكن للحراسة العسكرية أن تزيد وصول المساعدات الإنسانية للبرنامج في الأجل القصير ولكن استخدامها يمكن أن يؤثر سلبا في قدرته على إيصال المساعدات بانتظام على امتداد الوقت ويضع النهج القائم على المبادئ الذي يتبعه البرنامج موضع تساؤل. ويعد الإشراف والدعم أمرين أساسيين للقيام بالخيارات الصائبة.

وساعدت شعبة الأمن في استعراض إطار الأمم المتحدة لإدارة المخاطر الأمنية في كابو ديلغادو، وساندت المكتب القطري بالتعاون مع شعبة عمليات الطوارئ في إعداد مبادئ توجيهية تقنية للجوء إلى الحراسة العسكرية، مما ساهم في وصول المساعدات الإنسانية **للبرنامج** بصورة منتظمة. وعُززت أيضا القدرات الأمنية بفضل إرسال موظفين احتياطيين، وتعيين موظفين أمنيين دوليين، وتخصيص موارد من صندوق الطوارئ الأمنية من أجل الإسراع في تطبيق نظم الاتصال الأمنية ونشر المركبات المدرعة.

[10] البيانات المتعلقة بالحوادث مستمدة من الموقع التالي: www.acleddata.com.

الشكل 5: الدعم الأمني للعمليات الميدانية في عام 2019 - بعثات الدعم الاحتياطي الموفدة من المقر أو المكاتب الإقليمية

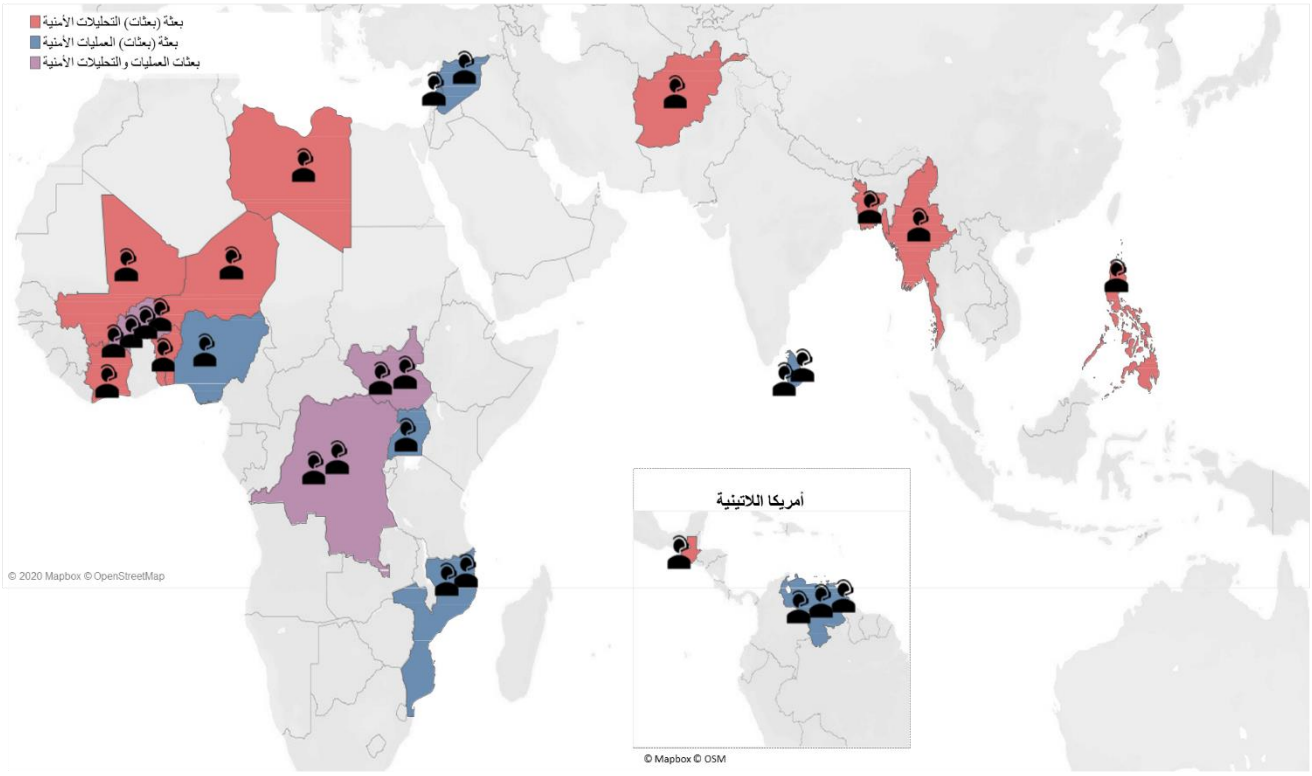

إرساء ثقافة صنع القرار على أساس المخاطر: تحديد خط الدفاع الثاني لخدمات الأمن في دورها المتمثل في تحديد المسارات اللازمة لإدارة المخاطر المؤسسية

سعت شعبة الأمن، خلال عام 2019، جاهدة لتحديد خط الدفاع الثاني الخاص بها بصورة واضحة من خلال تصميم إجراءات مُحكمة لرصد الامتثال ووضع عملية لاتخاذ القرارات المراعية للمخاطر تتفق مع إطار إدارة المخاطر المؤسسية.

وزادت الشعبة الجهود التي تبذلها لتعميم تطبيق إطار خط الدفاع الثاني هذا عن طريق أفرقتها في المكاتب الإقليمية والمقرّ. وعُزز إطار رصد الامتثال بفضل اعتماد **البرنامج** لحزمة أدوات متكاملة مؤسسية تتضمن ما يلي:

- بيانات عن التوصيات المتعلقة بإدارة المخاطر الأمنية تنتجها بعثات المساعدة الأمنية الموفدة إلى المكاتب القطرية؛
- منهجية منقّحة، بما فيها بارامترات جديدة ومستعرضَة لرصد درجة الامتثال بصورة أدق على الصعيد الميداني؛
- مجموعة من الأدوات الإلكترونية المؤتمتة المخصوصة لإدارة البيانات المصممة بما يناسب مقتضيات إطار المساءلة في شعبة الأمن والمرتبطة بإطار السياسات الأمنية لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

ويرمي هذا النهج الشامل إلى تلبية حاجة المديرين القطريين ومدراء الأمن في **البرنامج** إلى التوجيه في وضع وتنفيذ خطط عمل تحظى بالأولوية وترشيد الميزنة الأمنية. وأتاح وضع واستخدام أدوات إلكترونية ابتكارية وآمنة لرصد الامتثال تلبية الحاجة إلى التواصل بشفافية عن مسائل الامتثال. وأجرت شعبة الأمن استثمارات كثيرة، رافعة عدد بعثات المساعدة الأمنية الموفدة إلى المكاتب القطرية من 24 بعثة عام 2018 إلى 31 بعثة عام 2019، واضطلعت بأنشطة بحث وتطوير داخلية ترمي إلى تحقيق الأهداف الامتثالية. ونتج عن ذلك معدل امتثال للمعايير الأمنية قدره 84 في المائة على الصعيد العالمي عام 2019.

وكان لإطار رصد الامتثال المعزَّز هذا أثر مضاعف، مما حسّن بشكل عام استعداد المكاتب القطرية للاستجابة للتغيرات المفاجئة في الظروف الأمنية وظروف العمليات. ومن الأمثلة على الإدماج الشامل لهذا الإطار، توفير تحليلات للبيانات التي تظهر امتثال **البرنامج** للمعايير الأمنية فيما يخص الإدماج في آليات الرقابة الداخلية والخارجية **للبرنامج** من قبيل إدارة أداء **البرنامج** فضلا عن عمليات المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات.

وعملت شعبة الأمن أيضا على إيجاد ثقافة مؤسسية تُتخذ فيها القرارات بناء على المخاطر، بفضل إسهامها الحاسم في تحديد مدى قبول **البرنامج** للمخاطر على الصعيد المؤسسي والإقليمي والقطري.

ومن النتائج الملموسة لذلك إدماج استنتاجات تحليلات البيانات، التي توصلت إليها الشعبة، في عمليات إدارة المخاطر المؤسسية. وأدى ذلك إلى توحيد البارامترات الأمنية لتسجيل المخاطر على الصعيدين المؤسسي والإقليمي وإلى إعداد مشروع عن أداة إلكترونية آلية ترمي إلى وضع سلم للأولويات فيما يخص أعمال شعبة الأمن المتعلقة بالدعم العملي وبناء القدرات الميدانية وتعبئة الموارد.

الاستفادة من الموارد المالية والموظفين على النحو الأمثل بفضل تعزيز التخطيط والتتبع

16- عززت شعبة الأمن عام 2019 آلياتها المستخدمة للرقابة الداخلية بغية ضمان مراعاة الاعتبارات الأمنية بشكل منهجي في إجراءات استعراض البرامج المؤسسية والموافقة عليها. ولهذا الغرض، أطلقت شعبة الأمن عملية رائدة قادت إلى وضع أداة لرصد وتتبع المعلومات المدخلة في الوثائق المتعلقة بإجراءات استعراض البرامج والموافقة عليها على مستوى المكاتب القطرية والإقليمية والمقر.

17- وأتاحت هذه العملية أيضا ترشيد ميزنة **البرنامج** الأمنية على المستوى الميداني. وعام 2019، تم التحقق من 79 في المائة من المساهمات الموفرة في عمليات استعراض وتخطيط الاستراتيجيات والبرامج.

18- وبلغ مجموع التكاليف المقدرة المترتبة على المسائل الأمنية على مستوى المقر والمكاتب الإقليمية 018 101 23 دولارا أمريكيا عام 2019، بحيث شكّل 6 في المائة من مجموع ميزانية دعم البرامج والإدارة. وعلى الصعيد الميداني، بلغ مجموع التكاليف

المقدرة المترتبة على المسائل الأمنية956 109 49 دولارا أمريكيا مما يمثل أكثر بقليل من 12 في المائة من مجموع ميزانية تكاليف الدعم المباشرة على مستوى المكاتب القطرية، على النحو المبين في الجدول 1.

الجدول 1: النفقات الأمنية للبرنامج – عام 2019

الوصف	دولار أمريكي	الوصف	دولار أمريكي
موظفو المقر والمكاتب الإقليمية	8 480 049	موظفو الميدان	31 228 800
		أمن المساكن (المكاتب القطرية)	1 103 253
إدارة شؤون السلامة والأمن في الأمم المتحدة	10 073 262	المعدات الأمنية (المكاتب القطرية)	1 662 540
المقر والمكاتب الإقليمية – مسائل أخرى (صندوق الطوارئ الأمنية، والدورات التدريبية، وبعثات المساعدة الأمنية)	4 547 707	الميزانيات الأمنية المحلية التي يتم تقاسم تكاليفها (المكاتب القطرية)	7 474 866
		حراس الأمن (المكاتب القطرية)	7 640 496
مجموع تكاليف دعم البرامج والإدارة للأمن	23 101 018 **6 في المائة** من المجموع	مجموع تكاليف الدعم المباشرة للأمن	49 109 956 **12.5 في المائة** من المجموع
مجموع دعم البرامج والإدارة	**385 100 000**	**مجموع تكاليف الدعم المباشرة**	**392 336 250**

19- ومن النتائج المباشرة لترشيد التكاليف المترتبة عن المسائل الأمنية ثبات العدد الإجمالي للموظفين الأمنيين الذي بلغ 245 موظفا عام 2019، بمن فيهم 101 موظف أمني مهني دولي و144 موظفا أمنيا وطنيا؛ وعمل 74 في المائة منهم في الميدان و26 في المائة في المقر والمكاتب الإقليمية، على النحو المبيّن في الجدول 2. وزاد عدد موظفي الأمن المهنيين الدوليين عام 2019 بأقل من 1 في المائة مقارنة بعام 2018.

الجدول 2: عدد موظفي الأمن في البرنامج – عام 2019

الموقع		نوع العقد		المجموع
المقر	43	موظفون دوليون	101 (60 تعيينا محدد المدة + 4 تعيينات قصيرة الأجل + 37 خبيرا استشاريا)	مجموع موظفي الأمن **245**
المكاتب الإقليمية	22	موظفون وطنيون	144 (21 موظفا وطنيا +123 موظفا في الخدمات العامة)	
الميدان*	180			
مجموع موظفي الأمن وجميع موظفي الدعم الذين يؤدون وظائف أمنية في **البرنامج****				**417**

* يندرج الخبراء الاستشاريون في بعثات المساعدة الأمنية ضمن هذه الفئة.

** يشمل ذلك جميع موظفي شعبة الأمن في المقر والمكاتب الإقليمية، وجميع موظفي الأمن في المكاتب القطرية. كما يشمل موظفي الدعم مثل مساعدي دعم الأعمال، ومتطوعي الأمم المتحدة، وأصحاب العقود الأخرى.

القيادة الأمنية على صعيد الاتصالات في حالات الطوارئ

20- قادت شعبة الأمن الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لوضع إطار سياسة يرسي الأدوار والمسؤوليات والإجراءات المحددة لإدارة شؤون السلامة والأمن في الأمم المتحدة ولوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، فيما يخص استخدام النظام الإلكتروني الاستشاري للسفر، ضمن الاتصالات الأمنية، وحساب عدد موظفي نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة. وعقدت شعبة الأمن شراكة مع الشُعب المعنية بتكنولوجيا المعلومات والابتكار وإدارة المعرفة في **البرنامج** كي تصبح الجهة الرئيسية المحركة لمشروع المعايير الأمنية الخاصة بالاتصالات، بفضل ولاية تمنحها إدارة السلامة والأمن في الأمم المتحدة لتنسيق وتوفير الدعم

فيما يتعلق بنظم الاتصالات الأمنية للأمم المتحدة/المنظمات غير الحكومية بالتعاون والتشاور مع مجموعة من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية، ومع القطاعين الخاص والعام، والأوساط الأكاديمية.

21- وأتاح مشروع المعايير الأمنية الخاصة بالاتصالات، الذي يسّر **البرنامج** إجراءه، دعم العمليات الميدانية بفضل 25 بعثة أجرت تقييمات كاملة و13 بعثة وفرت الدعم التقني عام 2019، وقدّم خدمات الدعم والمتابعة عن بعد إلى ما مجموعه 80 بلدا. وكان لهذه البعثات أثر مباشر على الاستفادة إلى أقصى حد من البنى التحتية والتطبيقات والإجراءات المرتبطة بالاتصالات من أجل دعم أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وأتاح المشروع أيضا تنسيق عملية توحيد عناصر الاتصالات الميدانية الرئيسية المستخدمة حاليا لتعقب المركبات، والاتصالات الراديوية ذات الترددات العالية جدا، والنظم الساتلية المتنقلة. وجرى اختبار المعايير الجديدة، بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومع القطاع الخاص، في المختبرات والميدان على حد سواء، وستصبح جاهزة لاعتمادها في الميدان عام 2020. وسيمكّن ذلك أيضا من تحسين أداء نظم الاتصالات الأمنية الميدانية إلى أقصى حد، ومن تعزيز فعاليتها من حيث التكلفة ووفائها بالغرض المنشود منها.

22- وأتاح المشروع أيضا تنسيق عملية تشاور مفتوحة مع الجمهور العام لاختيار التكنولوجيات الجديدة التي يمكن أن تزيد فعالية العمليات الميدانية إلى أقصى حد بفضل استخدام أحدث التكنولوجيات المتوافرة والتي يتم استحداثها. وستُختبر هذه التكنولوجيات أيضا عام 2020، بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص. ومع تكاليف تشغيل تبلغ مليوني دولار أمريكي كل ستة أشهر، أتاح المشروع ادخار 2.8 مليون دولار أمريكي من الاستثمارات في عامي 2018 و2019.

الآفاق العالمية وبؤر توتر مختارة

23- يتوقع أن يتواصل عام 2020 النمط التصاعدي للقلاقل المدنية التي شهدها عام 2019، ويرجَّح ألا تزيد بشكل كاف قدرة الحكومات المعنية على التصدي لها. وقد تصبح بالتالي مباني **البرنامج** معرضة على نحو متزايد لأعمال النهب، وربما تصبح حياة الموظفين معرضة أكثر فأكثر للخطر قرب بؤر الاحتجاجات الحالية، ويمكن أن يزداد تعطيل عمليات **البرنامج** بسبب عدم توافر القوات الأمنية اللازمة لحماية القوافل. وفي حال حدوث تصعيد في القلاقل المدنية، من المرجح أن تقدم السلطات الحكومية المعنية في العديد من الحالات على إيقاف شبكات الاتصالات، وهذا من شأنه أن يقوض قدرة **البرنامج** على استخدام الهاتف وخدمات الإنترنت لأغراض العمليات والطوارئ. وفي البلدان التي يشتدّ فيه الشعور المعادي للأمم المتحدة أو الأجانب، قد يعاني **البرنامج** من آثار غير مباشرة، مثلا بفعل تعاونه مع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو تحقيق الاستقرار. كما إن الدور القيادي الذي يؤديه **البرنامج** في فكرة "المباني المشتركة" للأمم المتحدة يتطلب معالجة المخاطر الأمنية ناجمة عن مشاركة المكاتب.

24- وفي اليمن، قد يشهد عام 2020 تقدما محدودا آخر في تنفيذ اتفاق ستوكهولم، في حين سيستمر القتال الجاري في تهديد الاتفاق الهشّ على وقف إطلاق النار حول الحديدة. وعلى نحو مماثل، ورغم التوقيع في نهاية السنة في الرياض على اتفاق لتقاسم السلطة بعد أسابيع عدة من القتال في عدن ومدن أخرى، هناك شكوك حول إمكانية تنفيذه فعلا. ومع استمرار تأثير الجهات الأجنبية على النزاع، يتوقع أن يتواصل القتال وأن يحتدم بوجه خاص في المناطق التي تشنّ فيها غارات جوية. أما في الجنوب، فهناك احتمال ضعيف بمعاودة القتال المباشر بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة المعترف بها دوليا، ولكن قد يحدث ذلك في مواقع معزولة. ويُتوقع أن تؤدي هذه الظروف إلى إعاقة تحركات **البرنامج** عام 2020 وإلى زيادة خطر التعرض لآثار جانبية نتيجة النزاع المسلح.

25- وفي غرب أفريقيا، يتوقع أن يتفاقم الوضع الأمني في منطقة الساحل الوسطى وأثره على السكان المحتاجين، على الرغم من الضغط العسكري المتزايد في منطقة المثلث الحدودي. وسيؤدي هذا الضغط إلى طرد الجماعات المسلحة غير الحكومية إلى مناطق أقل أمنا وهو يهدد بتدعيم الطرح الجهادي. وهذا الطرح يستغل كما هو واضح عجز الحكومات عن تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها. وينتظر أن يتسع نطاق أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة، مما سيؤدي إلى زيادة عدد الهجمات التي يشنها المتطرفون على طريقتهم باستخدام أساليب الكر والفر فضلا عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. كما أن الاحتمال الغالب هو أن تزيد عمليات الاختطاف، مع اعتبار الأجانب (من بينهم العاملون في المجال الإنساني) أهدافا قيّمة محتملة. ويرجح

أن توسّع الجماعات المسلحة غير الحكومية نطاق عملياتها وأن تزحف نحو شرق بوركينا فاسو وجنوبها ونحو المنطقة الوسطى للنيجر، بينما ستظل المناطق الداخلية من نيجيريا بؤرة للجماعات الجهادية الإثنية.

26- ومن المحتمل جدا أن يكون لانعدام الاستقرار في منطقة الساحل الوسطى تداعيات على البلدان الساحلية لغرب أفريقيا بسبب الضغط العسكري المتزايد. ونتيجة لذلك، قد يقع السكان المحرومون الذين يعيشون في بيئات غير آمنة أصلا في براثن التطرف في شمال بنن، وتوغو، وغينيا، وكوت ديفوار، بحيث سيتوجب على **البرنامج** أن يكون مستعدا لمواجهة نزاع مسلح يرجح أن يندلع في هذه البلدان.

27- وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، يحتمل ألا ينفَّذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة الذي وقع بين الحكومة و14 جماعة مسلحة. فعام 2019، اندلع القتال بين جماعات مسلحة غير حكومية من أجل السيطرة على مناطق في محافظة فاكاغا الواقعة في شمال شرق البلاد، وأدى إلى مقتل العشرات وتشرد ما يزيد عن 000 25 شخص. ويرجّح أن يستمر هذا النوع من الاشتباكات عام 2020، سواء بين الجماعات أو داخلها، ولا سيما في المناطق الشمالية حيث تعيش جماعات إثنية متعددة على مقربة شديدة من بعضها أو حيث تتقاطع المناطق التي تسيطر عليها الجبهة الشعبية لنهضة جمهورية أفريقيا الوسطى وحركة تحرير أفريقيا الوسطى من أجل العدالة. وفي الأثناء، يُتوقع أن تظل المشاعر المعادية للأمم المتحدة متأججة، مع وقوع احتجاجات سيكون أكثرها تعطيلا في بانغي والمناطق التي تنشط فيها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونظرا إلى أن عدد العاملين في المجال الإنساني الذين أصيبوا بجروح في جمهورية أفريقيا الوسطى قد تضاعف تقريبا عام 2019 (42 حالة مقابل 23 حالة عام 2018)، يرُجح أن يتخذ **البرنامج** تدابير إضافية للوقاية والتخفيف من أجل حماية موظفيه وضمان استمرار العمليات.

28- وهايتي على شفير أزمة إنسانية جديدة. فقد تصاعدت المظاهرات التي اندلعت عام 2018 احتجاجا على الوضع الاقتصادي والفضائح السياسية لتصل إلى ذروتها في أكتوبر/تشرين الأول 2019، مما يشكل واحدة من أطول الفترات التي تشهد فيها هايتي اضطرابات متواصلة. وإضافة إلى ذلك، فإن البلد عالق في مأزق سياسي – إذ لا يوجد رئيس وزراء معين ولا مجلس نواب ولا حكومة تؤدي مهامها – ويحتمل أن يفاقم هذا الوضع الأثر السلبي للأزمة الاقتصادية. وشهد عام 2019، ربما نتيجة هذا الوضع، زيادة كبيرة في أعمال العنف والجرائم المرتكبة على يد عصابات. وبالنسبة إلى **البرنامج**، سجلت هايتي أحد أعلى معدلات الحوادث الأمنية عام 2019، مع ارتباط 60 في المائة تقريبا من الحوادث المبلغ عنها بجرائم بسبب غياب القانون والنظام وسط تداول للأسلحة على نطاق واسع. وأنهت بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي مهامها عام 2019، تاركة مسؤولية الأمن على عاتق 400 15 شرطي هايتي مثقلين بالأعباء وعاجزين عن فرض القانون والنظام في البلد بصورة فعالة. وإضافة إلى ذلك، ما زال عشرات الآلاف من الهايتيين مشردين من جراء الزلزال الذي ضرب البلد بقوة 7 درجات منذ عقد من الزمن، كما بلغ الأمن الغذائي مستويات مأساوية. ولا تنطبق نماذج الاستجابة الإنسانية التي توضع عادة من أجل المخيمات الريفية على البيئات الحضرية وينبغي أن يتم تعديلها لتناسب السياق الحضري للسكان المعوزين في هايتي. وفي هذا السياق، من المتوقع زيادة تعرض **البرنامج** لمخاطر أمنية مثل الجرائم العنيفة في المناطق الحضرية وعمليات الاختطاف. وسيحتاج **البرنامج** إلى اتخاذ التدابير اللازمة ليضمن وصول المساعدات الأمنية في هذا السياق الجديد المليء بالاضطرابات الحضرية وليتخذ بسرعة تدابير عاجلة للتخفيف من المخاطر الأمنية التي تهدد المساكن ونقل الموظفين واستمرار العمليات.

29- وستخضع شعبة الأمن لتغيير جذري عام 2020 من حيث الدور الذي تؤديه كحارس لسلامة وأمن **البرنامج**. وستتيح عمليتا التفكير والابتكار المخصصتان لإدارة التغيرات توجيه جهود الترشيد وتعزيز إشراك جميع القوة العاملة لدى **البرنامج** في الجهود الأمنية. كما إن مشاركة جهات متعددة المهام من شأنها أن تساعد المديرين القطريين سواء عن بُعد أو في الموقع، في حين سيعزَّز الامتثال للمعايير. وسيُستهل هذا التغيير بإجراء تغيرات هيكلية على شعبة الأمن.